

Distr.: General
10 June 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - قُدم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، الذي طلب فيه المجلس مني الاستمرار في إطلاعهم بصفة منتظمة على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في ذلك البلد.

٢ - ويُقدم التقرير آخر المستجدات بشأن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية وتطورات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الذي خلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) منذ تقريرى السابق المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/627). ويقدم أيضاً آخر المستجدات بشأن الجهود الجارية لإنشاء هيكل المكتب وتوفير الموارد لتشغيله الفعلي وبشأن عملية الإدماج.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - اتسمت الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر ببذل جهود لتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولا سيما تلك المتعلقة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستعدادات لإجراء وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بالشفافية والمصادقية.



٤ - وعقدت لجنة متابعة الحوار، منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، دورات شهرية وأربع دورات ربع سنوية لاستعراض حالة تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل. وأشارت لجنة متابعة الحوار في تقريرها التقييمي الذي نُشر في نهاية دورتها الربع السنوية الرابعة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن ٤٤ توصية فقط من ١١٦ توصية اعتمدها الحوار السياسي الشامل قد نُفذت بالكامل، والتي تمثل معدل تنفيذ يبلغ ٣٧,٩٣ في المائة. وتعلق أعلى معدل للتنفيذ بالتوصيات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية - الاقتصادية (٤٤,٧ في المائة)، بينما سجّلت تلك المتعلقة بالأمن والجماعات المسلحة أدنى معدلات التنفيذ.

٥ - وأوفدت لجنة متابعة الحوار ثلاث بعثات للتوعية إلى مختلف أجزاء البلد، بما في ذلك المناطق المتأثرة بعمليات التمرد في الجنوب الشرقي، والشمال الغربي، والشمال الشرقي، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٤ نيسان/أبريل. وركّزت البعثة على إنشاء اللجان الانتخابية المحلية، واللجان المحلية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحالة الأمنية في الدوائر الانتخابية. وذكرت اللجنة في تقرير موجه إلى ممثلي الخاصة، سال - وورك زودي، بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل، إلى أن اللجان الانتخابية المحلية لا تعمل بكامل طاقتها نظرا لنقص الموارد. ونوّه تقرير اللجنة أيضا بضعف اللجان المحلية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتأخير في إعادة تجميع المقاتلين السابقين، والقيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ولا سيما في مقاطعتي أوهام وأوهم - بندي الواقعتين في الشمال الغربي، مما أعاق فريق اللجنة عن زيارة مدينتي بوا ونديلي.

٦ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس فرنسوا بوزيزيه مرسوما بإعفاء وزيرين من منصبيهما وهما ياك كوندا وزير الاتصالات وإيليو أوفيو وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والذي كان أيضا الوزير المختص بالانتخابات. وفيما يتعلق بالأخير، من الجدير بالذكر أن المعارضة وجهت نداءات متكررة لاستقالته أو استبداله استنادا إلى وجود تنازع اختصاصات بين دوره كأمين عام لحزب كواناكو الحاكم ودوره كوزير مختص بالانتخابات.

الانتخابات

٧ - أنشئت بصفة رسمية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر لجنة توجيهية لدعم العملية الانتخابية، استنادا إلى توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أوفدت في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتضم اللجنة التوجيهية للانتخابات، التي تتولى رئاستها ممثلي الخاصة، ممثلين عن اللجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك رئيسها، والذي يعمل كنائب للرئيس، وممثل رفيع المستوى للحكومة، ونائب ممثلي الخاصة، بصفته

منسقا وممثلا مقيما، والشركاء الدوليون الرئيسيون (فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي). وبعد فترة توقف أولية كنتيجة للأحداث الوارد وصفها أدناه، استأنفت اللجنة التوجيهية مداولاتها في أوائل آذار/مارس وعقدت منذ ذلك الحين اجتماعا أسبوعيا.

٨ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر ائتلاف هش للمعارضة يُدعى تجمع قوى التغيير - والذي يضم الائتلافات الرئيسية للمعارضة وهي اتحاد القوى الوطنية الحية للأمم وأطراف أخرى والتجمع السياسي العسكري المسمى الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية - تعليق مشاركته في اللجنة، مما أدى إلى إصابة العملية الانتخابية بالشلل لفترة تبلغ شهرين تقريبا. وكان الدافع إلى اتخاذ ذلك القرار ما أتمته المعارضة بانعدام حياد اللجنة؛ وغيوب شابت إنشاء اللجان الانتخابية المحلية، وانعدام مصداقية القائمة الانتخابية، ضمن شكاوى أخرى. وطالبت المعارضة أيضا باستقالة رئيس اللجنة واستبدال بعض ممثلي المعارضة في اللجنة، وهو ما اعتبرته أوجه نقص شاب اضطلاع اللجنة بولايتها.

٩ - وفي محاولة لإيجاد حل لأزمة الثقة المتعمقة هذه، عقد الرئيس فرنسو بوزيزيه في ٣٠ كانون الثاني/يناير اجتماعا لأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين لمناقشة مظالم المعارضة وكلف في ذلك الاجتماع بولان بوموديمو وسيط الجمهورية، رئيس الأساقفة السابق لبانغي، ببذل جهود للوساطة للمساعدة في حل الأزمة.

١٠ - وبلغت تلك الجهود ذروتها بتوقيع الحكومة والكيانات التي شاركت في الحوار السياسي الشامل في ١٣ شباط/فبراير على مذكرة التفاهم. وأتاحت مذكرة التفاهم، التي حلت بصفة رسمية الأزمة، للمعارضة استبدال بعض ممثليها باللجنة ونصت على إعادة النظر في تشكيل اللجان الانتخابية المحلية، بما في ذلك تلك التي أنشئت في البعثات الدبلوماسية التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى فيما وراء البحار، وإجراء مراجعة لحسابات عملية تمويل اللجنة، وتعزيز قدرة اللجنة بدعم من الشركاء الدوليين والخبرة الوطنية المتاحة، واستعراض وتحديث مدونة قواعد السلوك الانتخابية لعام ٢٠٠٥.

١١ - وفي أعقاب التوقيع على مذكرة التفاهم، أصدر الرئيس بوزيزيه مرسوماً رئاسياً جديداً في ٢٤ شباط/فبراير، والذي يتيح للمعارضة استبدال ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة. وأدى الأعضاء الجدد للجنة اليمين الرسمي في ١ آذار/مارس. وفي غضون ذلك، لم يؤد اليمين ممثل التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى الذي أسسه الرئيس الراحل أندريه كولينغا، بسبب مواجهته لتوترات داخلية. وفي نفس اليوم، أصدر الرئيس بوزيزيه مرسوماً آخر بتحديد ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بوصفه تاريخ إجراء الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية

والرئاسية. وفي ٢ آذار/مارس، أصدر مرسوماً ثالثاً بشأن تعيين حدود الدوائر الانتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية. وأصدرت المعارضة بياناً في ٣ آذار/مارس زعمت فيه أن تحديد المرسوم الرئاسي لتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل لإجراء الاقتراع استند إلى توصية من طرف واحد لرئيس اللجنة وجرت صياغته قبل أداء الأعضاء الجدد الممثلين للمعارضة لليمين.

١٢ - وأثارت أيضاً المعارضة مسائل عديدة تتعلق بحالة استعداد اللجنة الانتخابية المستقلة، والتحديات الأمنية الناشئة عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومسألة المشردين داخلياً واللاجئين، مما يعد في نظر المعارضة من السابق للأوان إجراء انتخابات في التاريخ الذي حدده الرئيس. وأكدت المعارضة أن التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا سيما أن إتمام نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين يعد شرطاً أساسياً لعملية تسجيل الناجحين الموثوق بها ومن أجل حرية الحركة للعناصر الفاعلة السياسية في إجراء أي انتخابات.

١٣ - وفي ٢٤ آذار/مارس، قدمت اللجنة الانتخابية المستقلة تقريراً مرحلياً عن أنشطتها إلى اللجنة التوجيهية للانتخابات في اجتماعها الرابع. واستعرض التقرير الأعمال التحضيرية للانتخابات وخلص إلى أنه سيكون من المستحيل من الناحية التقنية بالنسبة للجنة الوفاء بجدولها الزمني المبدئي. ورحب الشركاء الدوليون الرئيسيون بالتقرير بصفة عامة.

١٤ - وفي ٣٠ آذار/مارس، أصدر الرئيس بوزيزيه مرسوماً يحدد ١٦ أيار/مايو كتاريخ جديد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. وحث هذا تجمع قوى التغيير على إصدار بيان بتاريخ ٥ نيسان/أبريل أعلن فيه أنه لن يتقدم بمرشحين، استناداً إلى الأحوال غير المهيأة لإجراء انتخابات شفافة وموثوق بها وتوافقية في ١٦ أيار/مايو. وكنتيجة لذلك، انتهى موعد ٩ نيسان/أبريل دون أن تتقدم المعارضة بأي مرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية. ولذلك وحتى تاريخ الانتهاء من هذا التقرير، لم يتقدم بالاستثمارات اللازمة للترشح سوى الرئيس بوزيزيه والرئيس السابق باتاسيه.

١٥ - وفي غضون ذلك، استقبل الرئيس بوزيزيه الرئيس السابق باتاسيه في الجمعية الوطنية، للمرة الثانية منذ عودة السيد باتاسيه من المنفى في عام ٢٠٠٩. وعقب الاجتماع، أعلن السيد باتاسيه أنه كُلف من قبل الرئيس بوزيزيه بالعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل التوصل إلى توافق آراء سياسي بشأن جميع التحديات التي تواجه العملية الانتخابية. ومع ذلك، فإن مبادرات السيد باتاسيه بهذا الشأن لم تُعمّر طويلاً، بسبب عدم تحمس المعارضة للمشاركة في جهود الوساطة بقيادة الرئيس السابق.

١٦ - وفي إطار الجهود المبذولة لحل الخلافات بين المعارضة واللجنة الانتخابية المستقلة بشأن العملية الانتخابية، وصل المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، الرئيس بيير بويويا، رئيس بوروندي السابق، إلى بانغي في ١٣ نيسان/أبريل لإجراء سلسلة من المشاورات مع السلطات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وفي ذات الوقت، واصل ممثلو المجتمع الدولي، إلى جانب ممثلي الخاصة، دورهم في الوساطة لمحاولة التغلب على المأزق وإيجاد بيئة مواتية لقيام المنظمة بدورها، وإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية، في حدود الإطار الزمني الذي حدده دستور جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٧ - وفي الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية للانتخابات الذي عُقد في ٢٢ نيسان/أبريل، قدمت اللجنة الانتخابية المستقلة تقريراً مرحلياً آخر يركز أساساً على العمليات المتصلة بمراجعة كشوف الناخبين. وفي تلك المناسبة، أقر رئيس اللجنة صراحة بأنه، بسبب صعوبات تقنية ولوجستية معينة طرأت أثناء عملية المراجعة، لن يمكن إجراء الانتخابات في ١٦ أيار/مايو حسبما كان مقرراً. وأفصح أيضاً عن أن اللجنة ستضع جدول منقح لإجراء الانتخابات يراعي جميع الجوانب التي تتصل بتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية.

١٨ - وفي يوم ٢٩ نيسان/أبريل، دعا الرئيس بوزيزيه إلى عقد اجتماع لأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين لمناقشة الأزمة الجديدة في العملية الانتخابية. وتوصل الاجتماع إلى أنه يجب تأجيل الانتخابات من أجل إتاحة الوقت الكافي للإعداد للانتخابات ذات مصداقية وإجراء تلك الانتخابات. وقد رحب جميع أصحاب المصلحة الوطنيين بالإجماع بتلك الخطوة، بما في ذلك المعارضة. وطُرح مشروع قانون عقب ذلك في الجمعية الوطنية لتعديل الدستور من أجل تمكين الرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية من البقاء في مناصبهم بعد الموعد المحدد الدستوري لحين التمكن من إجراء الانتخابات. وتصدر الإشارة إلى أن الرئيس كان قد طلب من المحكمة الدستورية فتوى تؤيد التعديلات الدستورية المقترحة، وحصل عليها. وسعت اللجنة البرلمانية المعنية بالمسائل الدستورية أيضاً إلى استطلاع آراء مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن التعديل المقترح قبل تقديمه إلى الجلسة العامة للبرلمان. ولكن مشروع القانون لقي اعتراضاً من المعارضة وبعض قطاعات المجتمع المدني التي تصر على أن تلك المسألة يمكن معالجتها عن طريق توافق آراء سياسي فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين.

١٩ - وفي تلك الأثناء، اعتمدت اللجنة ميزانية منقحة أبلغت بها اللجنة التوجيهية للانتخابات. وقُدّرت الميزانية الجديدة بحوالي ٢١,٦ مليون دولار، وهي تمثل زيادة

قدرها حوالي ٥ ملايين دولار عن الميزانية المبدئية التي وضعت في أعقاب بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية.

٢٠ - وفي أوائل نيسان/أبريل، قامت بعثة من فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للعملية الانتخابية بزيارة بانغي لوضع الصيغة النهائية لترتيبات التوقيع على اتفاق تمويل بشأن المساهمة التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي وتبلغ قيمتها ٦,٥ مليون يورو. وقدمت فرنسا من جانبها ٢٠٠ ٠٠٠ يورو إلى اللجنة مباشرة، للمساعدة على بدء أنشطتها. وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مليون دولار لدعم المجتمع المدني عن طريق المعهد الديمقراطي الوطني. ولم تدرج تلك المبالغ وكذلك المبالغ التي قدمتها فرنسا ضمن الصندوق المشترك للتبرعات للانتخابات الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - وأقام البرنامج الإنمائي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مشروعاً تحضيرياً للمساعدة ساهم فيه بمبلغ ٣٦٥ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩ وبمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠ عن طريق الصندوق المشترك للتبرعات. ومكنت تلك المساهمة اللجنة الانتخابية المستقلة من أن تقوم بعملها، كما مكنت البرنامج الإنمائي من استقدام فريق خبراء لمساعدة اللجنة على التحضير للانتخابات وتنظيمها. ولهذا الغرض، وصل إلى بانغي في كانون الأول/ديسمبر خبير في التعداد الانتخابي، أعقبه وصول كبير المستشارين التقنيين لشؤون الانتخابات في أوائل شباط/فبراير.

٢٢ - وقُدِّم مبلغ ١,٥ مليون دولار في إطار التخصيص الثاني لصندوق بناء السلام، لدعم العملية الانتخابية. وخصص ١,١ مليون دولار من ذلك المبلغ للجوانب المتصلة بالأمن في الانتخابات، بينما خصص المبلغ الباقي وقدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لتوفير الدعم التقني للجنة، بما في ذلك إقامة مركز وطني للبيانات من أجل الانتخابات. وقد استعرضت اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام وثيقة المشروع المتعلقة بهذا التخصيص واعتمدتها في ٢١ نيسان/أبريل، وأُتيحت الأموال المتعلقة بذلك.

٢٣ - وفي إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المتمثلة في دعم تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة في عام ٢٠١٠، أجرت ممثلي الخاصة مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين، ومن بينهم الرئيس بوزيزيه وكبار المسؤولين الحكوميين، وقادة المعارضة، وممثلو المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس مثلاً، كانت أنشطتها حاسمة الأهمية في تشجيع المعارضة على إبداء المرونة وعدم الانسحاب تماماً من

العملية الانتخابية. كما شجعت ممثلي الخاصة المسؤولين الحكوميين على التوصل إلى حلول ملائمة للمسائل السياسية الرئيسية. وفي إطار جهودها المبذولة لضمان نهج دولي منسق ومتسق لدعم تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافية، ترأست اجتماعات منتظمة للجنة الدولية لمتابعة الحالة السياسية والإنمائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونظمت اجتماعات تعقد كل أسبوعين مع مجموعة السفراء الأفارقة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - أحرزت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدماً بطيئاً، بالرغم من الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي. وقد وصل المراقبون العسكريون الـ ٣١ الذين قدمتهم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خريطة الطريق التي تحدد بداية نزع السلاح والتسريح في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠. وفي ذلك الإطار، بدأت في ٥ شباط/فبراير المرحلة الثانية من حملة التوعية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي ترمي إلى توعية المقاتلين السابقين والجماعات المضيفة وإلى نشر المراقبين العسكريين. وعقب ذلك بفترة قصيرة، أوقفت تلك الحملة بسبب خلافات بين حركة المتمردين الرئيسية في المنطقة، والجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، والحكومة بخصوص أنماط دفع بدل الغذاء اليومي للمرشحين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٥ - وفي محاولة لحل تلك الأزمة، قررت اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عدم الربط بين حملة التوعية وبين إقامة لجان محلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودفع بدل الغذاء. وفي هذا الإطار جرى بنجاح إنشاء اللجان المحلية وتم دفع بدلات الغذاء في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الوسطى في الفترة من ١ إلى ٩ آذار/مارس. ولكن المحاولات المبدئية للقيام بأنشطة مماثلة في المقاطعتين الشمالية الشرقية فاكغا وهوت كوتو، من ٢٢ إلى ٣٠ آذار/مارس تحتم إيقافها بسبب الافتقار إلى التعاون من القادة الميدانيين لجماعة المتمردين السابقين، اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، الذين قدموا قائمة مطالب سياسية إلى الحكومة.

٢٦ - وفي تلك الأثناء، استؤنفت حملة التوعية وأجريت بنجاح نسي في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من البلد في الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، نُشر المراقبون العسكريون الـ ٣١ التابعون للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الميدان. وفي وقت تقديم التقرير، كان المراقبون العسكريون في الميدان،

يجمعون المعلومات ويقومون بالأعمال الأساسية اللازمة للتحقق من قوائم المرشحين لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٧ - وخلال تلك الحملة، احتجز مقاتلو الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في الميدان ممثل الجبهة في فريق التوعية ووسيطين محليين، واتخذوهم رهائن. وأشار ذلك إلى جانب تطورات أعقبته إلى أن تلك الجبهة قد نأت بنفسها عن اتفاق ليرفيل للسلام الشامل وأنها غير مستعدة للاستمرار كطرف في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجرى القيام بحملة التوعية في المنطقة الشمالية الشرقية، بما في ذلك إقامة لجان محلية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودفع بدل الغذاء للمقاتلين السابقين في اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيار/مايو.

٢٨ - ونظرا لحدوث تأخيرات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فمن المرجح أن تدعو الحاجة إلى حشد موارد إضافية لضمان مواصلة تنفيذ تلك العملية.

ثالثا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

٢٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة في البلد متقلبة بسبب التمرد الداخلي المستمر في شمال البلد، وأنشطة قطاع الطرق وممارسي الصيد غير المشروع، وعدم تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والنكسات التي أصابت العملية الانتخابية، ووجود عناصر متمردين أجانب من بينهم أولئك المرتبطون بجيش الرب للمقاومة الأوغندي والجبهة الشعبية للإصلاح التابعة للقائد التشادي المتمرد، الجنرال بابا لادي. وقد أعاق تدهور الحالة الأمنية في مناطق معينة العمليات الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد يزداد تدهور الوضع في حالة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من الشطر الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٠ - وفي بانغي والمناطق المحيطة بها، لا تزال الحالة الأمنية هادئة ولكنها متوترة، باستثناء أحداث منعزلة من الجرائم البسيطة، ومن بينها الاقتحام والسطو على المنازل. ولكن التوتر ظل يرتفع باضطراب في مرحلة ما قبل الانتخابات.

٣١ - أما في المناطق الأخرى، فقد أدت الجهود المضنية غير الحاسمة التي بذلتها الحكومة لإجراء مفاوضات مع الجماعات المسلحة التي ليست طرفا في عملية ليرفيل للسلام إلى زيادة التوتر في مقاطعتي فاكاجا وبامينغي - بانغوران. وفي أعقاب الهجوم الذي نفذته تجمع

الوطنيين من أجل العدالة والسلام على مدينة نديلي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حاولت الحكومة الشروع مجدداً في محادثات مع الحركة دون تحقيق نتائج ملموسة. وفي ٢ نيسان/أبريل، نفذ التجمع هجوماً وحشياً آخر على نديلي، غير أنه لم يتمكن من السيطرة على المدينة التي دافعت عنها وحدة من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ووقت إعداد التقرير، كانت أغلبية سكان المدينة قد فرت إلى الأدغال، بينما نقلت منظمات الإغاثة موظفيها في أعقاب الهجوم.

٣٢ - وفي مقاطعة فاكغا، لا تزال التوترات العرقية المرتبطة بالحصول على الموارد المحلية، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الواردات القادمة من السودان، كثيرة بالرغم من استقرارها. وأبلغ عن عمليات توغل عدة قامت بها جماعات مسلحة شتى قادمة إما من تشاد أو السودان. وما فتئت تلك الجماعات تستخدم المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى ملاذاً آمناً مؤقتاً. وأدى انتشار الجماعات المسلحة إلى زيادة الإجرام، مما تسبب بدوره في نقص إيصال المساعدة الإنسانية الحاسمة التي تشتد الحاجة إليها.

٣٣ - وفي الجنوب الشرقي، أدى نشر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لملاحقة عناصر جيش الرب للمقاومة، إلى إحلال قدر من الأمن في مدينة أوبو. بيد أن استمرار الهجمات التي ينفذها جيش الرب للمقاومة على يد مجموعات صغيرة في المناطق الريفية دفع القرويين إلى التماس اللجوء قرب قواعد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، تاركين القرى خاوية بين مبوكي والحدود مع السودان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أجبرت عمليات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية جيش الرب للمقاومة إلى الانتقال غرباً للبحث عن الإمدادات - ولا سيما الغذاء والملابس - ووسائل الاتصال. وقد شُن ما لا يقل عن ١٢ هجوماً على المدنيين في أماكن مختلفة بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٠، مما أدى حسب بعض الإفادات إلى مقتل ٢٣ واختطاف أكثر من ٦٠ شخصاً. وفي ٢١ آذار/مارس، أفادت التقارير بأن جيش الرب للمقاومة هجم على أغومار، حيث اكتُشفت فيما بعد جثث ١٤ قروياً قُتلوا بالفؤوس والسواطير.

٣٤ - وقد أصبحت أماكن معينة خاضعة لسيطرة المتمردين في نانا - غريبيزي وأوهام، في شمال غرب البلد، مناطق محظورة بسبب وجود عناصر تابعة للجهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ما انفكت تبعث إشارات متناقضة، مثلما سبق ذكره، فيما يتعلق باستمرار مشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا تزال الحالة الأمنية متوترة بشكل خاص في شمال كابو (مقاطعة أوهام)، حيث لم تُبدِ الجهة تعاوناً يذكر في تنفيذ اتفاق ليروفيل للسلام الشامل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، عززت القوات

المسلحة لأفريقيا الوسطى وجودها في المنطقة واستعادت السيطرة على الطريق المؤدية إلى تشاد بعد أن طردت عناصر الجبهة.

٣٥ - وفي مقاطعة نانا غريبيزي الواقعة في الشمال الغربي، في منطقة ماركوندا، أدت الاشتباكات المسلحة بين الرعاة من قبائل الفولاني والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية والوطنيين التشاديين في شباط/فبراير إلى مقتل عشرات الرعاة الفولانيين من تشاد. وعجل هذا الحادث بطلب السلطات التشادية إنشاء لجنة ثلاثية للتحقيق تتألف من ممثلين لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، لتسليط مزيد من الضوء على أعمال القتل المزعومة.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اختفى السيد حسن عثمان، زعيم حركة التمرد السابقة، وهي الحركة الوطنية لإنقاذ الوطن، من مكان إقامته في قاعدة بانغي الخاصة بقوة حفظ السلام دون الإقليمية التابعة لبعثة توطيد السلام وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. ووقت إعداد التقرير، لم يكن يُعرف بعد مكان وجود السيد عثمان، الذي كان أيضا رئيسا للجنة الفرعية المعنية بالأمن والقوات المسلحة في إطار لجنة متابعة الحوار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اختفى أيضا في ظروف غامضة شارل ماسي، الوزير السابق وزعيم حركة التمرد المسماة تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام. وكنتيجة لعمليتي الاختفاء، يبدو أن انشغال سائر زعماء التمرد السابقين في بانغي بشأن سلامتهم بدأ يتزايد، وبخاصة بعد أن شرعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في بذل جهود من أجل طردهم من قاعدة بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي، حيث يقيمون منذ أن انضموا إلى عملية السلام عملا بقرار من لجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل.

رابعاً - القضايا الجنسانية

٣٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كثفت ممثلي الخاصة جهودها لدعم الترويج لمشاركة المرأة في المجال السياسي ومكافحة العنف الجنسي والجنساني في البلد، امتثالاً لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة لعام ٢٠١٠، ساعد مكتب الأمم المتحدة وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة والمنظمات النسائية في القيام بحملات للتوعية في المدارس الثانوية، وفي تنظيم حلقة عمل بشأن تقنيات التحقيق وإنتاج برامج إذاعية تتعلق بالعنف ضد المرأة.

٣٨ - وفي سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أسهم مكتب الأمم المتحدة في الترويج لحقوق الأقليات والفئات الضعيفة، مثل الأقزام والمهق. وساعد المكتب الوزارة في تنظيم حملات للدعوة بغية الترويج لحقوق النساء المنتمين للأقليات الاجتماعية.

٣٩ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية السلام، عمل المكتب مع الحكومة ورابطات النساء لتيسير تنظيم مجموعة من حملات التوعية في إطار التحضير لانتخابات عام ٢٠١٠. وقد استفادت من هذه الحملات حتى الآن ٥٠٠ امرأة تقريبا من بانغي والأقاليم. كما عقد حلقة عمل لمدة ٣ أيام، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، لتدريب ٧٥ مرشحة للانتخابات البرلمانية، ينتمين أساسا إلى ٢٠ حزبا سياسيا رئيسيا ومنهن ١٥ مرشحة مستقلة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب التسهيلات لاجتماع عقدته رابطة الصحفيات حول سبل تحسين التواصل بشأن المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات.

٤٠ - وواصل المكتب شراكته مع إذاعة نديكي لوكا من خلال توفير إعانة سنوية قدرها ١٠.٠٠٠ دولار. أما الإذاعة المحلية، فقد استمرت في الترويج لولاية البعثة ووفرت وقتا لتقديم برنامج أسبوعي للتربية الوطنية، وحقوق الإنسان، وتنمية ثقافة السلام، فضلا عن برنامج شهري يتعلق بأنشطة المكتب.

٤١ - وواصل المكتب العمل عن كثب مع الحكومة لدعم الترويج لثقافة السلام من خلال الهياكل اللامركزية للمصالحة الوطنية التي أنشأتها وزارة الاتصالات. كما واصل توسيع نطاق الدعم للصحافة المحلية والأجهزة التنظيمية الوطنية في مجالات بناء القدرات وتعزيز المؤسسات.

خامسا - الحالة الاجتماعية الاقتصادية

٤٢ - سجل الاقتصاد نموا إيجابيا ولكن بطيئا. وقُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٧ في المائة مقارنة بنسبة ٣,٧ في المائة و ٢ في المائة في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على التوالي. ويعزى هذا التباطؤ في جانب منه إلى الأزمة العالمية التي أثرت في اقتصاد أفريقيا الوسطى من خلال صادراتها الرئيسية (الماس والأخشاب). وبفضل هبوط أسعار الغذاء، تراجع متوسط معدل التضخم السنوي إلى ٣,٥ في المائة بعد أن بلغ ذروته بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتقلص العجز في الحساب الجاري الخارجي إلى أقل من ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٩، مقارنة بأكثر من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، عقب انخفاض حجم الواردات وتحسن شروط التجارة من جراء تراجع أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار الماس.

٤٣ - وكان الأداء المالي مشجعاً. فقد سجل الدخل المحلي زيادة تدريجية في الناتج المحلي من ٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأدت الإدارة الحكيمة للنفقات العامة (المستقرة عند نسبة ١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى فائض في الميزانية الأولية المحلية يعادل ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩. وأسهم هذا الفائض في خفض الديون المصرفية والتأخرات المحلية. وقد اضطلع بإصلاحات كبرى في إدارة المالية العامة بمساعدة الشركاء الإنمائيين. وبدعم من المانحين، صاغت الحكومة برنامجاً إصلاحياً شاملاً على المدى المتوسط لإدارة المالية العامة.

٤٤ - ووقت إعداد التقرير، كان يُتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما يُنتظر أن يتراجع التضخم إلى أقل من ٢ في المائة. ومن المرتقب أن يستقر العجز في الحساب الجاري، مما يعزى أساساً إلى زيادة غير متوقعة في تدفقات المعونة.

سادساً - الحالة الإنسانية

٤٥ - اتسمت الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتآكل مطرد في الحيز الإنساني في بعض المناطق الهامة التي تنفذ فيها العمليات. وتنقسم العراقيل الأساسية التي تؤثر في وصول المساعدات الإنسانية إلى أربعة أقسام: اللوجستيات والإجرام والتزاع والسياسة. وفي مستهل آذار/مارس ٢٠١٠، أُفرج عن اثنين من الموظفين في منظمة دولية غير حكومية كانا قد اختُطفوا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ من منزلهما في بيراو. وأثر تدهور الحالة الأمنية سلباً في وصول المساعدات الإنسانية والاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في مقاطعتي فاكاغا وبامينغي - بانغوران وفي شمال مقاطعة أوهم. وفي غضون ذلك، أدى اتساع رقعة المناطق المعرضة لخطر جيش الرب للمقاومة في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى الاستعانة بالحراسة المسلحة لتقديم المواد الغذائية وغير الغذائية الموجهة إلى ما يناهز ١٢ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخلياً في المنطقة.

٤٦ - وأدى تجدد المواجهات المسلحة إلى حالات تشرد داخلي جديدة وزيادة ضعف السكان المحليين. وفي الوقت الذي شُرد فيه ٥ ٠٠٠ شخص إضافي خلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ مجموع عدد المشردين داخلياً حسب التقديرات ١٦٢ ٠٠٠ شخص. واستقر ٣١ ٠٠٠ لاجئ تقريباً من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأقاليم الشرقية والجنوبية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك نحو ١٣٧ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب تشاد والكاميرون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أدى تجدد انعدام الأمن في إقليم إكواتور في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فرار ١٨ ٠٠٠ لاجئ على نحو مفاجئ إلى مقاطعة لوباني، جنوب العاصمة بانغي.

٤٧ - ولا يزال يتعذر التنبؤ بالتمويل المقدم لدعم المساعدة الإنسانية وبرامج الإنعاش المبكر كما أنه يظل محدوداً. وقد حشد الصندوق المشترك للعمل الإنساني الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى ٦ ملايين دولار بحلول منتصف السنة، بينما وفرت نافذة الطوارئ في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٣ ملايين دولار لتغطية الاحتياجات العاجلة للاجئين الكونغوليين البالغ عددهم ١٨ ٠٠٠ في الجنوب.

سابعاً - الأنشطة التنفيذية لدعم الإنعاش والتنمية

٤٨ - تمكنت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بفضل التمويل الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، من مواصلة تنفيذ عدة أنشطة في ١٤ "قطبا من أقطاب التنمية" في جمهورية أفريقيا الوسطى استهدفت ١٨ ٠٠٠ أسرة معيشية ضعيفة. ولا تزال أنشطة زراعة الخضر، التي أطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تساعد ٢٢٠ رابطة من رابطات المزارعين، أو أكثر من ٤ ٠٠٠ أسرة معيشية زراعية، وذلك عن طريق توزيع بذور الخضر والأدوات الزراعية بالتعاون مع منظمات غير حكومية ومشاركة عاملين من وزارة الزراعة. وتشمل الأنشطة الأخرى التي تم القيام بها في إطار دعم التنمية الريفية إكثار البذور وإصلاح المستنقعات عن طريق أنشطة إنتاج الخضروات والمحاصيل، وكذلك إعادة التأهيل و/أو بناء قاعات للتخزين الزراعي، وتشجيع الزراعة الحافظة للموارد وتقديم الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وبناء القدرات لفائدة وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية والمزارعين.

٤٩ - وفي قطاع الصحة، ساعدت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الحكومة على تنظيم جولتين من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال على النطاق الوطني والتي تم خلالها تحصين حوالي ٨٠٩ ٠٠٠ طفل. كما واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم التقني إلى الحكومة على تعزيز الرصد الوبائي للأمراض التي قد تتحول إلى أوبئة، بما في ذلك تدريب فرق إدارة الدوائر الصحية، وتوفير الأدوية والمواد البيولوجية بشكل مسبق، وتنظيم التصدي بالشكل المناسب لحالات التهاب السحايا المسجلة في الدوائر الصحية في ثلاث مناطق.

٥٠ - وكانت جمهورية أفريقيا الوسطى قد تضررت بشدة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلقت منحة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لمساعدتها في مكافحتها للأمراض. إلا أن تنفيذ عملية التصدي الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واجهت العديد من العقبات، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على العلاج والوقاية والرعاية وخدمات الدعم. وللمساعدة على التغلب على تلك العقبات، أوفدت بعثة مشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ للقاء المسؤولين الحكوميين، شارك فيها برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي والشراكة لدحر الملاريا وبرنامج معا من أجل التضامن على مستوى شبكات العلاج والمستشفيات ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ووكالة التعاون الدولي الفرنسية، ومشروع الحلول لإدارة المنح. وأشار المكتب إلى احتمال نفاذ الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وكتيجة لذلك، تلقى المركز الإنساني الطبي - الصيدلي في نيروبي طلبا طارئا لتقديم ٥٠.٠٠٠ جرعة من الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية وقد سدد الصندوق العالمي ثمنها مباشرة. وتعهدت الحكومة أيضا بموجب التزام خاص بتقديم طلب لشراء أدوية يُرتقب أن تغطي احتياجات ما يناهز شهرين ونصف من العلاج. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز أدوية تغطي احتياجات ثلاثة أشهر من العلاج بمولها الصندوق العالمي وهذا الطلب قابل للتجديد كل ثلاثة أشهر.

٥١ - وانتهت اليونيسيف من وضع اتفاق في صيغته النهائية لإجراء دراسة عن مدى تأثير الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتمت اليونيسيف أيضا صياغة شروط التعاون مع المجلس الوطني لمكافحة الإيدز لإجراء دراسة وطنية عن المعارف والمواقف والممارسات في صفوف الشباب. وعلاوة على ذلك، واصلت اليونيسيف تنظيم أنشطة توعية في الشمال والشمال الشرقي ووفرت تدريباً لـ ٥٠ موظفاً في القطاع الصحي من تسع دوائر على المعايير العالمية الجديدة في مجال الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتقديم الرعاية للأطفال.

٥٢ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرون الدعم إلى وزارة الصحة العامة لتعزيز النظام الوطني للمعلومات الطبية عن طريق خريطة طريق وستتولى وزارة الصحة العامة تنسيق تنفيذها.

٥٣ - وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لحوالي ٣٢٠.٠٠٠ شخص من الضعفاء ومن المتضررين المتأثرين بالتزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى عبر توفير حوالي ٤٣٠٠ طن من السلع الغذائية. وشملت أنشطة المساعدة الغذائية توزيع مواد الإغاثة في حالات الطوارئ على المشردين داخليا واللاجئين وتوزيع وجبات مدرسية على الأطفال بالمرحلة الابتدائية وما قبلها، وتوزيع أغذية تكميلية لتغذية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل والمرضعات، وكذلك مشاريع الغذاء مقابل العمل لإصلاح البنى التحتية الأساسية وتوزيع المساعدات الغذائية على الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية.

٥٤ - وفي آذار/مارس، قاد برنامج الأغذية العالمي عملية النقل للقافلة المشتركة بين الوكالات إلى مقاطعة مبومو العليا في جنوب شرق البلاد وقدم حصص إعاشة منقذة للحياة لـ ١٤ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا الكونغوليين من المتضررين من أنشطة جيش الرب للمقاومة. وإضافة إلى ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٠ بتوزيع مواد إغاثة طارئة إلى حوالي ١٧ ٥٠٠ من اللاجئين الذين فروا من النزاعات العرقية في مقاطعة إكواتور في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - وفي إطار برنامج التغذية المدرسية، أطلق برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الحكومة، الحملة الوطنية للقضاء على الديدان في ٦ شباط/فبراير. وقد أسهمت هذه الوجبات المدرسية التكميلية في تحسين مستوى الحضور والأداء الأكاديمي للأطفال الذين يعيشون في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار العدوى الطفيلية.

٥٦ - وأسهم برنامج الأغذية العالمي أيضا في أن تتم تحركات الأفراد والبضائع في البلد بأمان وكفاءة بالنسبة المساعدة الإنسانية بأسرها، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وذلك عن طريق خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، والنقل للأغراض الإنسانية، وخدمات التخزين، ودعم الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. وفضلا عن ذلك، شجّع برنامج الأغذية العالمي ودعم مشاركة الحكومة في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثامنا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت حالة حقوق الإنسان العديد من الانتهاكات. وأثناء زيارات إلى السجون ومراكز الاحتجاز في مدينة بوار وبامباري وبوسانغو وبانغي قام بها موظفو شؤون حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتوثيق اختفاء الزعيمين السياسيين العسكريين منذ كانون الأول/ديسمبر وبشأن احتجاز الأفراد لفترات طويلة قبل محاكمتهم بتهمة أو بدون تهمة، وبشأن حالات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية، وسوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم.

٥٨ - وعموما، لوحظت حالات ابتزاز أو مخالفات في تطبيق الإجراءات الجنائية. ولا تزال معاملة المحتجزين وظروف الاحتجاز أدنى بكثير من المعايير الدولية في حين أصبحت ظاهرة هرب المحتجزين مستفحلة، وهي تؤثر بشكل كبير على مكافحة الإفلات من العقاب.

وستظل هذه المشكلة من دواعي القلق بشدة إلى أن يتم إيلاء قدر كاف من الاهتمام إلى مرافق الاحتجاز الحكومية. ولا يزال احتجاز الأحداث، الذي يمثل انتهاكا للمعايير الدولية، وتشريعات جمهورية أفريقيا الوسطى تثير القلق.

٥٩ - وفي مقاطعات مبومو ومبومو العليا الشرقية، ارتكب جيش الرب للمقاومة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان مما أدى إلى تنامي القلق بشأن حماية المدنيين في المناطق المتأثرة. وفي الأشهر الأخيرة، شنت عناصر من جيش الرب للمقاومة عدة هجمات استهدفت السكان المدنيين مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين أو تعرضهم للاغتصاب أو الاختطاف إضافة إلى تشريد عدد يتراوح بين ٧٠٠ و ١ ٠٠٠ شخص داخلياً. وتجدر الإشارة إلى أن الأطفال والنساء تضرروا من ذلك بشكل خاص.

٦٠ - وظلت حالة حقوق الإنسان في الشمال ولا سيما في المناطق المجاورة لتشاد، تثير قلقاً بالغاً. وأدى عدم ممارسة الدولة لرقابة فعالة على هذه المنطقة إلى التأثير على قدرتها على حماية حقوق مواطنيها. واستهدفت مخيمات ومواقع اللاجئين من قبل مجموعات محلية مسلحة، من بينها المجموعات المتمردة التي تنشط في المنطقة. والاشتباكات الطائفية الأخيرة التي دارت في باوا، في مقاطعة أوهام - بندي، والمناوشات التي نشبت بين الرعاة وبعض الجماعات المسلحة في ماركوندا الواقعة في مقاطعة أوهام، والاشتباكات التي دارت بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وتجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام في نديلي بمقاطعة بامينغي - بانغوران، وأدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبتها الأطراف المشاركة في تلك الاشتباكات.

٦١ - وقامت نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٨ شباط/فبراير. وهذه الزيارة، وهي أول مهمة رسمية تقوم بها في بلد أفريقي، وسلطت الضوء على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق ما بعد انتهاء النزاعات، وشددت على ضرورة أن تكفل السلطات الوطنية معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل تام. وأثارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عدة قضايا وشواغل تتعلق بحقوق الإنسان مع السلطات التي أعربت عن التزامها بسد الفجوات في مجال حقوق الإنسان وطلبت الحصول على المزيد من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال توفير المساعدة والخبرة.

٦٢ - وطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٢٠ خبيراً حكومياً ومن القطاع الخاص صياغة إجراءات لمكافحة أعمال العنف التي تستهدف الأفراد المتهمين بممارسة السحر. وتلك المشكلة، فضلاً عن السطو المسلح والاتجار بالقلب الهندي، مثلت محور تبادل الآراء

خلال حلقة دراسية عقدت بشأن "الشراكة الحيوية المتعلقة بالسلامة" نظمت في ٣١ آذار/مارس إلى ١٥ نيسان/أبريل وأفضت إلى توقيع عقد محلي بشأن الأمن حدد الإجراءات المشتركة التي يتعين على قوات الشرطة والدوائر القضائية والمسؤولين المنتخبين والمجتمع المدني تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة. وواصل البرنامج الإنمائي أيضاً تقديم الدعم إلى المؤسسات الحكومية المسؤولة عن العدالة والأمن من خلال مشروع لتعزيز سيادة القانون.

٦٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم لبناء القدرات والتدريب لقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن كما واصل تقديم المشورة التقنية والدعم لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، قامت شرطة الأمم المتحدة، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الشرطة والدرك، وأشرفت على هذه الدورات. واستفاد ما مجموعه ١٥ فرداً من الدرك و ١١٥ فرداً من الشرطة من دورات تدريبية متنوعة في مجال الطب الشرعي وعلم الحاسوب، والاتصالات واستخدام الأسلحة وصيانتها، وقد مؤل المكتب هذه الدورات ويسر تنظيمها.

تاسعاً - حماية الأطفال وجهود مكافحة العنف الجنسي والجسدي

٦٤ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تَوَاصَلَ الاهتمام بوجه خاص بحالة الأطفال المتأثرين بالتراعات، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). واشتركت اليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومنظمة التعاون الدولي، في تنسيق خطة تنفيذية لحماية الأطفال في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة وتمكنت من المشاركة في أنشطة الحماية على عدة مستويات.

٦٥ - وواصل المكتب ووكالات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بذل جهود ملموسة لدى الجماعات المسلحة المختلفة والحكومة، لوقف تجنيد الأطفال لأغراض عسكرية. وجرى تسريح ما مجموعه ٧٠٦ أطفال (٦٣٠ فتى و ٧٦ فتاة)، وجميع شملهم بنجاح مع أسرهم. وفي مقاطعة مبومو العليا في الجنوب الشرقي، ساعدت اليونيسيف وشركاؤها ما لا يقل عن ٣٢ طفلاً وسيدة يستخدمهم جيش الرب للمقاومة، ممن أُطلق سراحهم و/أو وقعوا في الأسر في إطار أعمال عدائية. وأعيد ثمانية أطفال من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم، وجرى مساعدتهم في مراكز للرعاية، ودعمهم كذلك لجمع شملهم مع أسرهم عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦٦ - وقدمت اليونيسيف وشركاؤها تدريباً لـ ٤٩٢ ٥ من الأطفال والشباب (٨٢٨ ٣ فتى و ٦٦٤ ١ فتاة) في مجال المهارات الأساسية وفي برامج لتوليد الدخل وإيجاد سبل لكسب الرزق، بهدف ضمان اكتفائهم ذاتياً وبالتالي المساعدة على منع تعرضهم لمزيد من إساءة المعاملة والاستغلال. وأيضاً، تواصلت خدمات المتابعة من خلال القيام بزيارات منزلية وإسداء مشورات فردية. وعلاوة على ذلك، تلقى ٤٢٣ من الأطفال والشباب المعرضين للخطر (٢٥٢ فتى و ١٧١ فتاة) تدريباً على المهارات الحياتية ودورات لتعليم القراءة والكتابة من خلال برامج تعليمية غير رسمية.

٦٧ - ومن أجل زيادة درجة الامتثال للمعايير القانونية الدولية فيما يتعلق بحماية الأطفال والنساء في النزاعات المسلحة، قدمت اليونيسيف وشركاؤها تدريباً لـ ٣٥٠ ١ شخصاً (٣٢ ١ من مقاتلي الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، و ٣١٨ من السلطات المحلية)، و ٣٥٠ من حفظة أفراد حفظ السلام الدوليين، عن حقوق الأطفال وعن منع تجنيد الذين لم يبلغوا السن القانونية ومنع انتهاكهم واستغلالهم جنسياً.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، واصلت اليونيسيف أنشطة الدعوة، إلى جانب السلطات الوطنية. فمن فيهم البرلمانيون، لاعتماد البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن بيع المواد الإباحية التي استغل فيها الأطفال وبغاء الأطفال، وإشراك الأطفال في النزاع المسلح. وجار أيضاً الدعوة لاعتماد القانون المعني بحماية الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٩ - وفيما يتعلق بمساعدة الناجين من جرائم العنف الجنسي والجنساني، تدعم اليونيسيف، بالمشاركة مع لجنة الإنقاذ الدولية، إنشاء نظام للإحالة وتوفير رعاية ما بعد الواقعة لفائدة الناجين من جرائم العنف الجنسي والجنساني، وذلك في ١٩٢ قرية، من بينها قرى كثيرة تقع في مناطق متأثرة بالنزاع في الشمال الغربي. وأيضاً، تلقى ٥٧ متطوعاً من المجتمع المحلي تدريباً أساسياً على آليات المنع والاستجابة والإحالة، مما أثمر عن تقديم ١٠٨ بلاغات ذاتية من ناجين من العنف الجنسي والجنساني ممن تلقوا دعماً وخدمات متابعة بعد تعرضهم للواقعة.

عاشراً - العلاقات بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٧٠ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم السياسي اللازم لعمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

المضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تسكين مكتب الاتصال التابع للبعثة في مُجَمَّع مباني المكتب وتيسير الاجتماعات المعقودة بين قيادة البعثة والسلطات الوطنية. وفي ٥ نيسان/أبريل، قام المكتب بتيسير مهمة زيارة بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبرئاسة يوسف محمود، ممثلي الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وذلك لمناقشة مستقبل البعثة في المنطقة الشمالية الغربية.

حادي عشر - أنشطة لجنة بناء السلام

٧١ - قام وفد للجنة بناء السلام بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، في سياق الاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي القطري لبناء السلام. ورأس الوفد رئيس التشكيلة القطرية المخصصة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة، ويان غرولز الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، وضم الوفد ممثلين من جمهورية أفريقيا الوسطى، وبولندا، وغابون، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، واليابان، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، ومكتب دعم بناء السلام.

٧٢ - وتوصلت البعثة إلى أن التحديات الرئيسية لعام ٢٠١٠ تشمل التنفيذ الفعال لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد القطري، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية. وبينما كانت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاهزة للبدء من الناحية التقنية، فقد استمرت التحديات السياسية والأمنية تعوق بدء تنفيذها. وأكدت لجنة بناء السلام أن مسؤولية إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح تقع على عاتق السلطات الوطنية.

٧٣ - ولاحظت بعثة لجنة بناء السلام أنه بينما تبدي الحكومة تَمَلُّكها زمام الأمور في تنفيذ الالتزامات القصيرة الأجل في مجال إصلاح القطاع الأمني، فإن اجتماع المائدة المستديرة بشأن إصلاح القطاع الأمني المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لم يثمر عن النتائج المتوقعة من حيث توفير التمويل. وشجعت اللجنة الحكومة على تبسيط قائمة المشاريع المقدمة إلى اجتماع المائدة المستديرة، وتعديلها لتلائم السياق القطري في عملية بناء السلام.

٧٤ - ومع إقرار البعثة بالجهود التي تبذلها الحكومة في الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٠، فقد أعربت عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، وضعف قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في غضون الأطر الزمنية

الدستورية. وكررت اللجنة تأكيد استعدادها لتقديم دعم للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك دعم مالي، من أجل ضمان إجراء الانتخابات في غضون تلك الأطر الزمنية.

٧٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت التشكيلة القطرية المخصصة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى بعقد ثلاثة اجتماعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٠، وأصدرت بياناً. واعتمدت نتائج وتوصيات الاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي القطري لبناء السلام في الاجتماع المعقود في كانون الثاني/يناير.

ثاني عشر - تمويل عملية بناء السلام

٧٦ - تقدّمت عملية تنفيذ مشاريع بناء السلام الإثني عشر في إطار المخصص الأول البالغ ١٠ ملايين دولار على نحو سلس، وذلك في أعقاب التحديات الأولية التي وُجّهت في مرحلة البداية. وتجاوز معدل تنفيذ المشاريع حتى ٣١ آذار/مارس نسبة ٥٠ في المائة بقليل.

٧٧ - وجرى الاضطلاع بعدة أنشطة زراعية - رعوية لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات، من خلال مشروع ترعاه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وينفذه مجلس اللاجئين الدائم. ووُزعت مجموعات عناصر تساعد على إدراج دخل على الرابطات والجماعات المحلية في إطار المشروع نفسه، وكذلك مشروع لتمكين المرأة ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٨ - وبعد سلسلة من المشاورات بشأن ضرورة مواصلة الالتزام بالتصدي لتحديات بناء السلام، وافقت في كانون الثاني/يناير على مخصصات ثانية لصندوق بناء السلام، تبلغ ٢٠ مليون دولار لأغراض تنفيذ خطة الأولويات المنقحة التي اعتمدها اللجنة التوجيهية التابعة لصندوق بناء السلام وأقرها مكتب دعم بناء السلام. وتتناول خطة الأولويات المنقحة المجالات الرئيسية ذات الأولوية. بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى المعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧٩ - وقامت اللجنة التوجيهية بمناقشة وإقرار مشروع دعم الانتخابات في جلسة تولى رئاستها ممثلي الخاص ووزير التخطيط عقدت في ٢١ نيسان/أبريل.

ثالث عشر - تحقيق التكامل ورؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

٨٠ - رحبت الحكومة باستبدال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولهذا الغرض، قام ممثلي الخاص ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي والبلدان الناطقة بالفرنسية بتوقيع اتفاق مركز البعثة في ٧ أيار/مايو. وفي اليوم نفسه، افتتح الرئيس بوزيزيه ميدان الأمم المتحدة.

٨١ - ومرت المرحلة الانتقالية لتكوين البعثة المتكاملة بسلسلة، وتنفهها الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل جيد. وفي جهد يرمي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن التكامل، رأس ممثلي الخاص معتكفاً للتخطيط الاستراتيجي لممثلي منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ أيار/مايو، لمناقشة مبادئ التكامل، وشحن الأفكار حول رؤية الأمم المتحدة المشتركة بشأن البلد، وتحديد أولويات العمل. وستشكل نتيجة المعتكف الأساس لوضع إطار استراتيجي متكامل من أجل توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٢ - وفي المعتكف، جرى الاتفاق على أن تقوم وحدة التخطيط والتنسيق الاستراتيجي التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/فريق الأمم المتحدة القطري، بإعداد إطار استراتيجي متكامل مؤقت ليكون أساساً لأنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها لدعم توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، رهناً بالانتهاء من المناقشات الجارية بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وحالما يجري وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سيكون بمثابة الإطار المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها في البلد، وسيجمع بين الأنشطة السياسية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية، دعماً لتحقيق رؤية مشتركة.

٨٣ - وفي الوقت نفسه، سيعالج الإطار الاستراتيجي المتكامل المؤقت مسائل تتعلق بالحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وتعزيز سلطة الدولة في المقاطعات، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمشاريع القائمة في المجتمع المحلي، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابع عشر - ملاحظات

٨٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ إنشائه الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل. وركز أيضاً على سبل تعزيز عمل الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستمكن العملية الجارية لإعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل للمنظمة من الحديث بصوت واحد، وأن يكون لها رؤية واحدة، واعتماد نهج متماسك ومتناسق دعماً للجهود الوطنية للتصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تواجه البلد.

٨٥ - وأشجع اللجنة الانتخابية المستقلة على مواصلة عملها بدعم من الخبراء الوطنيين والدوليين على السواء، على الرغم من التحديات التي تحيط بالإعداد لإجراء انتخابات موثوق بها وشفافة وشاملة. وأناشد المجتمع الدولي من خلال اللجنة التوجيهية للانتخابات، أن يواصل تقديم الدعم للعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأهيب أيضا بالدول الأعضاء تقديم تبرعات إلى الصندوق المشترك للتبرعات الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات. وستساعد تلك الجهود على الحفاظ على قوة الدفع المتولدة عن الحوار السياسي الشامل وتيسير إقامة ديمقراطية مستقرة قائمة على سلام دائم وتنمية مستدامة.

٨٦ - وأدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين التعجيل بتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن والجماعات المسلحة، ومواصلة الاسترشاد بنفس روح توافق الآراء والتشاور الذي ميز الحوار.

٨٧ - وقد أحطت علما بالقرار التوافقي بتأجيل إجراء الانتخابات وإقرار تعديلين دستوريين يمكنان الرئيس والجمعية الوطنية من البقاء في مناصبهم بعد انتهاء ولايتهم. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة الوطنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى بإبداء مستوى رفيع من المسؤولية واحترام النظام الدستوري والموافقة على نهج توافقي لدفع العملية الانتخابية إلى الأمام. وفي ذلك الصدد، أود أنؤكد على الحاجة الحيوية إلى أن تقوم اللجنة الانتخابية المستقلة في أقرب وقت ممكن بوضع جدول زمني واضح وواقعي لإجراء الانتخابات.

٨٨ - ولا يزال القلق يساورني بشأن المعدل البطيء لتنفيذ مراحل نزع السلاح والتسريح في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيساهم استكمال العملية في هئية بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات. ويمكن أن يؤدي أي تأخير آخر إلى شعور بالإحباط في صفوف المقاتلين السابقين الذين ينتظرون نزع السلاح وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحياء النزاع. ويتعين أيضا بذل الجهود لضم جماعات مسلحة لم تكن قد انضمت بعد إلى عملية السلام ونزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي وميليشيات جماعات كارا وغولا ورونغا الإثنية، التي لا يشملها البرنامج الحالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٩ - ولا أزال أشعر بالقلق الشديد إزاء اختفاء الزعماء السياسيين، لا سيما في تلك المرحلة الهشة من عملية السلام والمصالحة الوطنية. وأناشد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى توضيح تلك الأحداث وأن تظل ملتزمة بشدة بكفالة سلامة الزعماء السياسيين - العسكريين الذين انضموا إلى عملية السلام والذين يقيمون حاليا في بانغي وفقا لقرار لجنة

المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل الذي وُقِعَ في ليرافيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩٠ - وأرحب بالجهود الجارية لتسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بجماعات المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى. ومن المهم مع ذلك معالجة استمرار حالة الإفلات من العقاب، التي تؤدي إلى استمرار أجواء انتهاكات حقوق الإنسان والفساد وعدم احترام سيادة القانون.

٩١ - وأشجع العناصر الفاعلة الإقليمية على مواصلة جهودها لتعزيز تعاون كل منها مع الأخرى، لا سيما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن التطورات الأمنية السلبية في المنطقة. وفي هذا السياق، أثنى على الجهد الإقليمي للتصدي لخطر جيش الرب للمقاومة وأؤيد ذلك الجهد.

٩٢ - وأود أن أعرب عن تقديري للجهود البناءة للمجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام، لدعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثنى على جهود لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأؤيد توصيات الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة، الذي عُقد في كينشاسا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٩٣ - وأود أيضا أن أعيد تأكيد تقديري للإسهام المتعدد القطاعات للشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، لدعمهم المستمر لعملية السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٤ - وختاما، أثنى على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، برئاسة ممثلي الخاصة، وكذلك بحمل الفريق القطري للأمم المتحدة للعمل الهام الذي أنجزوه حتى الآن من أجل إتمام عملية الإدماج. ويساورني الأمل في أن تساهم أنشطة الأمم المتحدة للتنسيق المعزز في إحداث طفرة في ما يتعلق بأداء الخدمات الأكثر اتساما بالفعالية والمساعدة في دعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.